الشامل غير المرن الذي لا عودة عنه ولا يمكن ممارسة التهبيط بعده .

ان هذه السياسة ذات طاقة تهويلية كبيرة من الزاوية العربية — اذا اقترن التهديد بالمصداقية — بالنظر للشأن الكبير الذي يتمتع به النفط العربي في أسواق البلدان الاجنبية — والغربية منها على وجه أدق — كما سبق وبينا . وهكذا فان التهديد بالاستيلاء على موجودات الشركات (التي بلغت قيمتها القائمة بنهاية ١٩٧٠ نحو ١١،٥٠٠ مليون دولار وقيمتها الصافية بعد الاهتلاك نحو ٦،٥٠٠ مليون دولار*) من شأنه ان يضع في يد البلدان العربية المنتجة للنفط قدرة ضاغطة تجاه اوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان كما انه يهدد بأن يحول الى الخزانات العربية موارد ضخمة تمثل الفرق السنوي بين الارباح الصافية — كائنة ما كانت — التي تجنيها الشركات واقساط التعويض التي تتعهد البلدان العربية بدفعها (ونحن نفترض اقرار مبدأ التعويض الى جانب التأميم) .

على ان ما يعطي هذه السياسة المزيد من الفاعلية هو توقع ارتفاع شأن النفط العربي في المستقبل بالنسبة للعرض والطلب العالميين ، كما يتبين من الجداول ٦ — ٨ في الملحق الاحصائي ، وبصورة اخص ارتفاع شأن النفط العربي في سداد حاجات العالم الغربي في السنوات المقبلة . وليس أدل على ذلك من ضآلة نسبة الاحتياطي النفطي في اليابان واوروبا الغربية والولايات المتحدة الى الانتاج في هذه المناطق . ومع ان درجة الاعتماد العالي جدا في اليابان واوروبا الغربية من المعلومات الشائعة والمعروفة جيدا ، الا ان الكثيرين يجهلون ان الولايات المتحدة ستصبح مستوردا رئيسيا للنفط العربي خلال سنوات قلائل — حتى مع الاستثمار الواسع لمصادر النفط في الاسكا — اذ يتوقع أن يرتفع استيرادها من ١٧٠ مليون طن لعام ١٩٧١ (تشمل النفط الخام ومشتقاته) الى نحو ٦٠٠ مليون طن لعام ١٩٨٠ ، يتوقع ان يأتي بين ثلثيها وثلاثة ارباعها من المنطقة العربية** . ذلك ان كون الولايات المتحدة اكبر منتج للنفط الخام في العالم حاليا ، وكون مصادر الطاقة الاخرى خلاف النفط تمثل ٥٥،٤ بالمئة من جملة انواع الطاقة المستهلكة في ذلك البلد (كما يتبين من الجدول ٩ في الملحق) ، ينبغي الا يخفى الواقع الآخر وهو ان الولايات المتحدة بالرغم من انتاجها الكبير للنفط الخام ومن تعدد مصادر الطاقة فيها ، هي مستورد صاف للنفط الخام اذ بلغت مستورداتها ٢٤،٤ بالمئة من جملة استهلاكها للنفط الخام عام ١٩٧٠ . كذلك ينبغي الا يغرب عن البال أن تطور مصادر الطاقة خلاف النفط في العالم الغربي كان أبطأ بكثير من تطور الاعتماد على النفط، وكذلك أبطأ من تطور الطلب على النفط .

اما بالنسبة لاوروبا الغربية واليابان فالامر أشد خطورة ، ذلك ان انتاج النفط الخام ضئيل جدا كما ان مصادر الطاقة البديلة ذات نسبة أدنى بكثير مما هي في الولايات المتحدة ، ففي أوروبا الغربية تبلغ النسبة ٣٨،٨ بالمئة وفي اليابان تبلغ ٢٦ بالمئة لعام ١٩٧٠ . وليس هنالك من المؤشرات المقنعة ما يدل على انعكاس هذا الخط في المستقبل القريب وانما تتجه المؤشرات في اتجاه ارتفاع الاعتماد على النفط العربي كما هو الحال في الولايات المتحدة .

ينبغي أن يضاف الى ما اثبتناه لجهة قوة الجانب العربي النفطية وضعف الجانب الغربي ان البلدان غير العربية الغنية بالنفط هي بالتحديد الاتحاد السوفياتي وفنزويلا وكندا

---

* بموجب احصاءات بنك تشيس مانهاتن في دراسته «الاستثمارات الرأسمالية لصناعة النفط العالمية ١٩٧٠».

** انظر شهادة مساعد وزير الخارجية الاميركية جان اروين امام لجنة الشؤون الداخلية في الكونغرس، كما ورد نصها في نشرة وزارة الخارجية رقم ١٧١٤ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١ ص ٦٢٦ — ٦٣١ . انظر ايضا « مجلة النفط والغاز » The Oil and Gas Journal بعدد ١٩٧٢/٣/٢٠ ، ص ٢١ .